# أثر تطبيق قانون التقاعد الموحد رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ على حجم الايرادات الضريبية
## بحث تطبيقي على عينة من الجامعات الحكومية العراقية

# The effect of the law of amending the unified pension law No. (26) of 2019 on the size of tax revenues An applied research on a sample of Iraqi public universities

أ.م عروبة معين عايش الجامعة التقنية الوسطى/ معهد الادارة التقني orobamain92@gmail.com

**المستخلص :**

ان نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في الموازنة الاتحادية ضئيلة جدا" بالمقارنة بنسبة مساهمة العوائد النفطية وهذا ما يؤدي الى انعكاسات سلبية على الاقتصاد العراقي وتصبح الموازنة اسيره لارتفاع وانخفاض في أسعار النفط ، وهذه مشكلة تحتاج الى دراسة لمعرفة مدى تأثير القرارات المالية التي تصدر على حجم الايرادات الضريبية، ويتحدد هدف البحث في دراسة مدى تأثير قانون التقاعد الموحد المرقم ( ٢٦ ) لسنة ٢٠١٩ على حجم الايرادات الضريبية السنوية .

الا أن هناك تساؤلات تحتاج الاجابة عليها في بحثنا هذا وهو:

هل يؤدي قانون التقاعد الجديد الى انخفاض حجم الايرادات الضريبية في العراق ؟ وما هو مقدار هذا الانخفاض ؟ وتم التوصل الى ان تخفيض السن القانوني للتدريسي في الجامعات العراقية عينة البحث سيؤدي الى انخفاض ايرادات ضريبة الدخل ومن ثم يؤدي الى انخفاض ايرادات الموازنة العامة ، وقد توصل البحث الى مقدار هذا الانخفاض وما ستتحمله الموازنة العامة للدولة عند تقاعد تدريسي كتعين تدريسي بدلا عنهُ فيما يخص الراتب فقط .

**الكلمات المفتاحية :** ضريبة الدخل ، قانون التقاعد المدني ، الايرادات الضريبية

**Abstract:**

The contribution rate of tax revenues in the federal budget is very small compared to the rate of contribution of oil revenues and this leads to negative repercussions on the Iraqi economy and the budget becomes a prisoner of high and low oil prices, and this is a problem that needs to be studied to know the extent of the impact of economic and political decisions on the size of tax revenue and The research goal is determined in studying the effect of amending the Unified Law No (26) of 2019 on the size of annual tax revenues .

There is a question that needs to be answered in research, which is:

Will the new retirement law lead to a decrease in the amount of tax revenue in Iraq? It was concluded that the decrease in the legal age for teaching in Iraqi universities, the sample of the research will lead to a decrease in income tax revenues and then to a decrease in the revenues of the public budget, and The research has reached the amount of this decrease and what it will bring to the state budget upon retirement and the date of teaching instead in relation to salary only.

**Key Word:** income tax, Civil Retirement Law, tax revenue

**المقدمة :**

تعد السياسة الضريبية جزء من السياسة المالية ، ويعتبر النظام الضريبي ترجمة عملية للأهداف التي يمكن أن تضعَها الدولة لسياستها الضريبية حيث يمكن ان يعوَّل على الضرائبِ في دعم الاقتصاد ، لاسيما وإن التحصيلات الضريبية التي تتميز بالدورية والاستمرارية عكس ايرادات المصادر الاخرى وأهمها النفط غالبا" ما تكون إيراداته متقلبة وغير مستقرة ومن ثم يؤثر ذلك في الموازنة العامة للدولة . وقد تم اختيار الأساتذة الجامعين المحالين للتقاعد وفق قانون التقاعد رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ عينة البحث للمدة ٢٠١١ ـ٢٠١٧ في احتساب مقدار الانخفاض في ضريبة الدخل كأحد الضرائب المباشرة وهذا ما تتحمله الموازنة. ويهدف هذا البحث الى احتساب مقدار ادنى انخفاض في ضريبة الدخل عند تطبيق قانون التقاعد الجديد . ولتحقيق هدف البحث تضمن

البحث مبحثين الاول تضمن الفقرة الاولى مفهوم الضريبة والسياسة الضريبية والثانية الاساس القانوني لفرض الضريبة والثالثة تضمن الاهداف الاساسية للضريبة في الدول النامية ، أما المبحث الثاني الاطار العملي للبحث ، تضمن جانبين الاول المؤشرات الضريبية في العراق ومنها حجم الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة، ومدى مساهمة الضرائب المباشرة في الانفاق الحكومي اما الجانب الثاني فقد تضمن اختبار فرضية البحث ومن ثم تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات التوصيات.

**منهجيـــة البحث**

**١. أهمية البحث :**

تنبع أهمية البحث من أهمية الضرائب في تخفيض عجز الموازنة العامة لمالهُ من أثار سلبية على معدلات النمو والتضخم وغيرها ، لذا لابد من دراسة وتحليل القرارات الحكومية الخاصة بالجوانب المالية والاقتصادية كإصدار قانون التقاعد رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ ومدى تأثير هذا التعديل على مدى أمكانية زيادة أو انخفاض الايرادات الضريبية كمصدر للتمويل .

**٢. مشكلة البحث :**

انخفاض ضريبة الدخل التي تعد احدى الضرائب المباشرة وأحد مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة ، ويعد ذلك مشكلة مالية يتطلب دراستها وتحليلها في ظل أي قرار مالي أو اقتصادي له تأثير على حجم الايرادات الضريبية لمعرفة مدى تأثير تعديل قانون التقاعد الموحد رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ على حجم الايرادات الضريبية كونها احد مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة ؟

**٣. أهداف البحث :** هناك أهداف عديدة للبحث هي :ـ

أ ـ تحديد الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية الى ايرادات الموازنة العامة خلال مدة الدراسة .

ب ـ مدى مساهمة الضرائب المباشرة في الانفاق الحكومي

ج ـ تحديد مدى تأثير تطبيق قانون التقاعد رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ على حجم الايرادات الضريبية

**٤. فرضية البحث :**

يستند البحث الى فرضية اساسية ( لا يؤدي تطبيق قانون التقاعد الموحد المرقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ الى انخفاض حصيلة الايرادات الضريبية ).

**٥. مجتمع وعينة البحث :**

تمثل مجتمع البحث اربعة جامعة حكومية عراقية وهي كل من جامعة بغداد ، الجامعة المستنصرية ، جامعة النهرين ، الجامعة التقنية الوسطى ، اما عينة البحث فقد تم اختيار عينة قصدية بلغ عدد الاشخاص فيها (١٠٠) فرد تمثلت بالأساتذة حاملي شهادة الماجستير وحاملي لقب مدرس الذي أحيلوا للتقاعد في الجامعات المبحوثة لبيان الحد الادنى الذي سيؤدي في انخفاض الايرادات الضريبية.

**٦. حدود البحث :**

أ ـ الحدود المكانية للبحث: تتمثل الحدود المكانية للبحث بمجموعة من الجامعات الحكومية العراقية في محافظة بغداد متمثلة بجامعة بغداد ، والجامعة المستنصرية ، وجامعة النهرين ، والجامعة التقنية الوسطى .

ب ـ الحدود الزمانية للبحث: تمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة من ( ٢٠١١ـ٢٠١٧ ).

**٧. منهج البحث :**

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في اعداد الجانب النظري بالاستفادة من المصادر العربية والاجنبية بالإضافة الى الدوريات والرسائل والاطاريح الجامعية ذات علاقة بموضوع البحث ، اما الجانب التطبيقي تم اعداده باعتماد منهج دراسة حالة تطبيقية باحتساب الحد الادنى لمقدار الانخفاض في الايرادات الضريبية عند احالة تدريسي يحمل شهادة الماجستير الى التقاعد وتعين بديل عنه .

**٨ـ متغيرات البحث** :يعتمد البحث على متغيرين هما :ـ

أ. المتغير التابع :الايرادات الضريبية : وهو من الموارد المالية المهمة لتمويل الموازنة العامة ، ويمكن التحكم في حجم الايرادات الضريبية من خلال المتغير المستقل .

ب ـالمتغير المستقل : قانون التقاعد العامة : تم اصدار قانون التقاعد رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٩ وهو التعديل الاول لقانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ بالمادة (١) التي تنص (احالة الموظف الى التقاعد عند اكماله ٦٠ ستين سنة من العمر وهو السن القانونية للإحالة الى التقاعد بغض النظر عن مدة خدمته) المنشور بالوقائع العراقية العدد (٤٥٦٦) في ٢٠١٩/١٢/٩ ، حيث تم تغير السن القانوني لأساتذة الجامعات العراقية واحالتهم للتقاعد عند اكمال( ٦٠ ) سنة من العمر بدل (٦٥ )، وقد شمل هذا القرار عدد من الأساتذة منهم من يحمل لقب مدرس ، وان تطبيق هذا القانون سيترتب اثار سلبية على حجم الايرادات الضريبية .

**المبحث الاول / الاطار النظري للبحث**

**اولا"/ مفهوم الضريبة والسياسة الضريبية** : تطور مفهوم الضريبة مع تطور مفهوم الدولة وتدخلها وقد فرضت الضريبة على الافراد والممتلكات والمؤسسات لغرض دعم الانفاق العام ولقد تطور دور الضريبة على وفق المذاهب الاقتصادية السائدة والفكر المالي المسيطر ، وهناك من عرفها بأنها " فريضة إلزامية وليست عقابية يلزم الإفراد على أساسها بتحويل بعض الموارد الخاصة بهم للدولة جبراً ومن دون مقابل لتحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف طبقا" لقواعد ومعايير محددة" (خطاب ،٢٠١٠ :٢٧). كما عرفت الضريبة بأنها اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية، بصفة نهائية" ومن دون مقابل مباشر ومحدد، وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة (القيسي،٢٠١١ :٢٢ )، كذلك عرفت الضريبة بأنها " فريضة تفرضها الدولة اجباريا" على الدخل أو على اصل لرأسمال على المكلف دون اي عائد او نفع لهُ" ( DUP,2014:13) ، كما عرفت الضريبة على أنها " إسهام الافراد اجباريا لتحمل أعباء الخدمات العامة لتحقيق السياسة المالية للدولة "( المهايني ، ٢٠١٧ : ١٧ ).اما السياسة الضريبية فقد عرفت " بأنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة موظفة مصادرها الضريبية الفعلية والمتوقعة لأحداث اثار اقتصادية وسياسية واجتماعية مرغوبه والابتعاد عن الاثار الغير مرغوبه من اجل تحقيق اهداف المجتمع ( عثمان ، العشيماوي ، ٢٠٠٧ :٣٢٠ ) . كما عرفت السياسة الضريبية بأنها " سلوك الدولة وفقا" لخطه معينه تضعها لتسير عليها في شؤونها الضريبية من أجل تحقيق اهدافها المالية أو الاجتماعية أو الاقتصادية "( الزبيدي ،٢٠١٣ :٤٢) . ويرى الباحث من خلال التعاريف اعلاه ان الدولة تسعى في توظيف الضرائب ضمن سياستها المالية لتحقيق اهدافها المالية أو الاجتماعية أو الاقتصادية .

**ثانيا"/ الأساس القانوني لفرض الضريبة** :هناك عدة نظريات لتحديد الاساس القانوني التي تعتمد عليها الدولة لفرض الضرائب ، حيث النظريات القديمة التي تستند على العقد الاجتماعي . أما نظرية التضامن الاجتماعي وهي من النظريات الحديثة التي استند اصحابها اليها في اساس الضريبة وكما يأتي( الخطيب وشامية ،٢٠١٢ : ١٥٦ ) :

١/ نظرية العقد الاجتماعي : يفسر دفع الضريبة وفق هذه النظرية على اساس العلاقة التعاقدية بين الدولة والافراد حيث يتم دفع الضريبة مقابل منافع يحصل عليها المكلف من الدولة وقد اختلف العلماء حول تحديد التكييف القانوني للعقد منهم من يرى أنهُ عقد بيع خدمات أو عقد تأمين او عقد شراكة ( عناية ، ٢٠٠٣ :٦٩ ) . واشارت هذه النظرية ان الاساس القانوني لها هو عقد مالي يلتزم الافراد بموجبهِ بدفع الضريبة مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة كتوفير الامن حيث يقدمون الافراد طوعيا" جزء من دخلهم تدفع من قبلهم كضرائب مقابل الحصول على الخدمات العامة كعقد الشراكة (هندي ، ٢٠١٦ :١٣ ).

٢. نظرية التضامن الاجتماعي :ذهب اصحاب هذه النظرية أن الإساس القانوني لفرض الضريبة هو فكرة التضامن الاجتماعي التي تقضي بضرورة تضامن الافراد في أي دولة كواجب وطني للمشاركة وحسب قدرتهم لمواجهه تكاليف الخدمات العامة التي تقدمها الدولة كضرورة اجتماعية ( الجنابي ، ٢٠٠٩ : ٦٤ ).

**ثالثا"/ الاهداف الاساسية للضريبة في الدول النامية :** تحقق الضريبة أهدافا أساسية عديدة ، ومتشعبة وهي كالاتي :

١. **الاهداف المالية:** ان من اهم واجبات النظام الضريبي في الدول النامية هو البحث عن الفائض الاقتصادي وتعبئته من خلال اعتمادها على ادوات السياسة المالية وهي الضريبة ، وفي الدول النامية يصعب زيادة معدل الضريبة لعدم زيادة العبء الضريبي وتعبئة الفاض الاقتصادي كمورد بديل لتمويل التنمية (زين الدين ،٢٠٠٠: ٤٧ ). ومن اجل تحقيق الاهداف المالية للضريبة تكون عن طريق تهيئة حصيلة ضريبية كافية ومستمرة، يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية المطلوبة. كذلك ينبغي مراعاة أن تكون مصاريف تحصيل الضريبة في أدنى حدودها (عفانة وآخرون، ٢٠٠٤: ٨ )

٢. **الاهداف الاجتماعية:** تعتبر الاهداف الاجتماعية جزء من اهداف يسعى النظام الضريبي في البلدان النامية الى تحقيقها ، حيت تعتبر الضريبة وسيلة لإعادة توزيع الدخول، والثروات، ( الخطيب وشامية، ٢٠٠٣ : ١٥٣ ) . كما تعد الضريبة وسيلة فاعلة للحد من بعض العادات السيئة في المجتمعات، كفرض ضرائب عالية على التدخين، والمسكرات، وبعض السلع الترفيهية للحد من استهلاكها من المواطنين ،ويتم ذلك من خلال فرض الضريبة على الدخول المرتفعة وشمول الدخول المنخفضة بالإعفاءات الضريبية ( التكروري ،٢٠١٥ :١٤٦).

٣. **الاهداف الاقتصادية:** تعتبر الاهداف الاقتصادية من أهم الاهداف الضريبية في عصرنا الحاضر. فالضريبة لا تستقطع دون أن تثير انعكاسات على الاستهلاك، والإنتاج والادخار، والاستثمار. لذلك تفرض الحكومات الضريبة لتوجيه سياساتها الاقتصادية لحل الازمات التي تتعرض لها بتشجيع فروع الانتاج الضرورية، ومعالجة الكساد، والركود، والتمركز في بعض القطاعات الانتاجية وذلك على النحو أدناه (عبد الرضا،٢٠١٤ :٢٤) وتستعمل الضريبة :

**أ-لتشجيع بعض النشاطات الانتاجية:** تستخدم كثير من الدول الضريبة كأداة لتشجيع قطاع معين من القطاعات الاقتصادية لأهميته في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية عن طريق اعفائه بالكامل من الضريبة، أو تخفيض نسبة الضريبة المفروضة عليه، هذا بدوره يعمل على تحفيز الاستثمار بهذا القطاع، لأنّ الغاء الضريبة، أو تخفيضها يعمل على زيادة العائد الذي يحصل عليه المستثمر في ذلك القطاع، (عفانة وآخرون، مصدر سابق : ٩ ).

**ب ــ لمعالجة الركود الاقتصادي:** في مدة الازدهار تستعمل الضريبة كوسيلة اقتصادية لتقليل الانفاق الحكومي، ورفع الضرائب على الدخول، وعلى السلع لتخفيض القوة الشرائية عند الافراد، وكبح الانفاق الخاص، وتخفيض الضرائب على رأس المال، والادخار لتعطي دفعا للمشاريع الانتاجية من أجل زيادة، وانخفاض الاسعار، كذلك تستخدم الضريبة لمعالجة الدورات الاقتصادية من رخاء، وركود، وتُعد هذه سمة من سمات النظام الاقتصادي المعاصر. لذا يتم اللجوء الى بعض أنواع الضرائب لمعالجة اوقات الركود، والانكماش، ( الخطيب وطافش، ٢٠٠٨: ٢٦ ).

**ج ــ لتشجيع الاستثمار والادخار:** تستعمل الضريبة عادة في تشجيع الاستثمار، والادخار عن طريق الاعفاءات الضريبية المشجعة على الاستثمار، وعدم فرض الضريبة على سندات التنمية التي تصدرها الدولة، أو الشركات المساهمة، والعمل على تخفيض الضريبة على الودائع في صناديق الادخار مما يشجع الاشخاص الطبيعيين، والمعنويين على الادخار ومن ثم زيادة الاستثمار في الاقتصاد الوطني، (حمد الله، ٢٠٠٥: ٣٥).

٤. **الاهداف السياسية :** تستخدم الحكومات الأدوات المالية كالضريبة لتنفيذ سياستها العامة مما قد يؤدي ذلك احيانا تكون سببا لنشوب الثورات او تغير النظام الحاكم ( العبودي ،٢٠١٠ :٢٩ ).

**المبحث الثاني/ الاطار العملي للبحث**

**اولا" / المؤشرات الضريبية في العراق**

١. **دور الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة :** يعكس الجدول (١) أهمية الايرادات للموازنة العامة ، حيث يبين لنا ارتفاع اهمية الايرادات النفطية التي تشكل نسبة (٩٠،٧% ـ ٩٣،١% ـ ٨٦،٠%) من ايرادات الموازنة لكل من سنة (٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٧) على التوالي الا ان انخفاض اسعار النفط منتصف ٢٠١٤ ادى الى انخفاض اهمية الايرادات النفطية في سنة ٢٠١٧ . اما الايرادات الضريبية فقد شكلت ارتفاع أهميتها وأن كانت ضئيلة نسبة الى مجموع الكلي للإيرادات العامة للدولة حيث بلغت (١،١%،٢،٢%، ٨،٦%) لسنوات الدراسة على التوالي وهذا ما ادى الى عدم الاعتماد عليها في تمويل الموازنة العامة لسنوات مدة الدراسة . اما الايرادات الاخرى والتي تمثل مجموعة من المصادر أهمها ايرادات بيع الموجودات غير المالية وايرادات المساهمات الاجتماعية والمنح فقد شكلت نسبة منخفضة مقارنة بالإيرادات الاخرى . وفي ضل تدني اسعار النفط لابد من التركيز لإعادة هيكلة النظام المالي بالاعتماد بشكل اكبر على الايرادات الضريبية .

**جدول (١)تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠١١ــ ٢٠١٧(بمليار دينار )**

| السنة | ٢٠١١ | | ٢٠١٣ | | ٢٠١٧ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نوع الايراد | فعلي | اهمية نسبية % | فعلي | اهمية نسبية % | فعلي | اهمية نسبية % |
| ايرادات النفطية | ٥٦٠٥٠ | ٩٠،٧ | ١١١٠٧٩ | ٩٣،١ | ٦٧٩٥٠ | ٨٦،٠ |
| ايرادات الضريبية | ٦٦٠ | ١،١ | ٤٧٦٩ | ٢،٢ | ٦٧٨٠ | ٨،٦ |
| ايرادات اخرى | ٥٠٢٥ | ٨،٢ | ٧١٥٣ | ٤،٧ | ٤٢٨١ | ٥،٤ |
| الاجمالي | ٦١٧٣٥ | ١٠٠ | ١٢٣٠٠٠ | ١٠٠ | ٧٩٠١١ | ١٠٠ |

المصدر / من اعداد الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة المالية ، دائرة الموازنة للسنة ٢٠١١ ،٢٠١٣، ٢٠١٧

٢. **مساهمة الضرائب المباشرة في الانفاق الحكومي :** يتم احتساب نسبة ايرادات الضرائب المباشرة الى الانفاق الحكومي التشغيلي والانفاق الاستثماري الحكومي للفترة ٢٠١٤ ـ٢٠١٦ لمعرفة قبل اصدار تعديل قانون التقاعد رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ كم تشكل نسبة الضرائب على الدخل للأنفاق الحكومي بنوعيه وكما في الجدول التالي :ـ

**جدول (٢) نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الانفاق الحكومي للمدة ٢٠١٤ ـ٢٠١٦**

| السنة | الضرائب المباشرة (١) | الانفاق التشغيلي (٢) | نسبة ١/٢% | الانفاق الاستثماري (٣) | نسبة ١/٣% |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٤ | ١٤٦٥٢٦١ | ٧٨،٠٠٠،٠٠٠ | ١،٨٨ | ٣٦٥٨١،٠٠٠ | ٤،٠١ |
| ٢٠١٥ | ١٧٢٣٦٨٨ | ٥٢،٠٠٠،٠٠٠ | ٣،٣١ | ٢٣١٠٠،٠٠٠ | ٧،٤٦ |
| ٢٠١٦ | ٣٤٠٨٤٢٠ | ٨٠١٤٩،٠٠٠ | ٤،٢٥ | ١٩١٨٧،٠٠٠ | ١٧،٣٦ |

المصدر / الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط / مديرية الحسابات القومية والهيئة العامة للضرائب

من خلال الجدول (٢) نجد هناك انخفاض متذبذب لنسبة مساهمة الضرائب المباشرة الى الانفاق التشغيلي الحكومي خلال فترة الدراسة لتصل ادنى نسبة (١،٨٨%) في سنة ٢٠١٤ ، وأعلى نسبة بلغت (٤،٢٥% ) في سنة ٢٠١٦ وهي نسبة منخفضة . اما نسبة مساهمة ايرادات الضرائب المباشرة الى الانفاق الاستثماري حيث كانت ادنى نسبة في سنة ٢٠١٤ حيث بلغت (٤،٠١%) ، وأعلى نسبة في سنة ٢٠١٦ بلغت (١٧،٣٦%) .وهنا نجد انخفاض نسبة الضرائب المباشرة الى الانفاق التشغيلي والاستثماري .

**ثانيا"/ تأثير تطبيق تعديل قانون التقاعد رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ على حجم الايرادات الضريبية**

**١. الحالة الدراسية الاولى**

يتم احتساب الضريبة من خلال الحالات الدراسية التالية ، كان ادنى حالة تم احتساب ضريبة التدريسي من مواليد ١٩٥٨ احيل على التقاعد وفق قانون التقاعد الجديد غير متزوج ، لقبه مدرس ويحمل شهادة الماجستير وكالاتي :ـ

| | |
|---|---|
| الراتب الاسمي الدرجة الاولى | ١،٣١٠،٠٠ دينار |
| مخصصات تفرغ ١٠٠% | ١،٣١٠،٠٠٠دينار |
| مخصصات شهادة ٧٥% | ٩٨٢،٥٠٠ دينار |
| مخصصات لقب ٢٥% | ٣٢٧،٥٠٠ دينار |
| مخصصات موقع | ٢٠،٠٠٠ دينار |
| المجموع | ٣،٩٥٠،٠٠٠ دينار |
| الاستقطاعات | |
| تقاعد ١٠% | ٣٩٥،٠٠٠ |
| رعاية ٠،٠٠٢٥ | ٩،٨٧٥ دينار |
| تأمينات نادى | ٢،٠٠٠ دينار |
| قسط الضريبة | ١٣٨،٥٩٦ دينار |
| مجموع الاستقطاعات | ( ٥٤٥،٤٧١) دينار |
| الصافي | ٣٤٠٤،٥٢٩ دينار |

========

# الضريبة السنوية ١،٦٦٣،١٥٢ للتدريسي اعلاه تستقطع شهريا (١٣٨،٥٩٦) دينار

ـ راتب التقاعدي للتدريسي ٣٩٣٠،٠٠٠ ×٨٠%= ٣١٤٤،٠٠٠ دينار(الراتب الاسمي والمخصصات ماعدا مخصصات الموقع)

٣٤٠٤،٥٢٩ ـ ٣١٤٤،٠٠٠ = ٢٦٠،٥٢٩ دينار المبلغ المستقطع من راتب التدريسي عند احالته على التقاعد والذي سيضاف الى موازنة الدولة .

**٢ـ الحالة الدراسية الثانية**

تعين تدريسي بنفس الشهادة (ماجستير ) وبلقب علمي ( مدرس مساعد) يكون راتبه بالدرجة السادسة والفئة بالمرحلة (٣) بموجب قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ الصادر من وزارة المالية (الوقائع العراقية العدد ٤٠٧٤ في ١٢ /٥/ ٢٠٠٨) كالاتي :ـ

| | |
|---|---|
| الراتب الاسمي | ٣٧٤،٠٠٠ دينار |
| مخصصات التفرغ ١٠٠% | ٣٧٤،٠٠٠ دينار |
| مخصصات الشهادة ٧٥% | ٢٨١،٢٥٠ دينار |
| مخصصات اللقب ١٥% | ٥٦،٢٥٠ دينار |
| المجموع | ١٠٨٦،٥٠٠ دينار |

**الاستقطاعات**

| | |
|---|---|
| تقاعد ١٠% | ١٠٨،٦٥٠ دينار |
| رعاية٠،٠٠٢٥ | ٢،٨٤١ دينار |
| تأمينات نادى | ٢،٠٠٠ دينار |
| مجموع الاستقطاعات | (١١٣،٤٩١) دينار |
| الصافي | **٩٧٣،٠٠٩ دينار** |

=======

**# لا يحسب ضريبة للتدريسي الجديد الا بعد ترفيعه .**

٩٧٣،٠٠٩ ـ ٢٦٠،٥٢٩ = ٧١٢،٤٨٠ دينار الفرق ما بين مما سيتوفر من راتب التدريسي المتقاعد وراتب التدريسي الجديد وما تتحمله الموازنة شهريا".

وعند احتساب ما تتحمله موازنة الدولة شهريا "وسنويا احالة تدريسي واحد وتعين بديل عنهُ وكالاتي :ـ

**جدول (٣)يبين المبالغ التي تتحملها الموازنة العامة شهريا وسنويا عند احالة تدريسي للتقاعد وتعين بديل عنه**

| ت | البيان | ما تتحمله الموازنة شهريا" | ما تتحمله الموازنة سنويا" |
|---|---|---|---|
| ١ | ضريبة التدريسي المحال على التقاعد | ١٣٨،٥٩٦ | ١،٦٦٣،١٥٢ |
| ٢ | راتب التدريسي الجديد | ٩٧٣،٠٠٩ | ١١،٦٧٦،١٠٨ |
| | المجموع | ١،١١١،٦٠٥ | ١٣،٣٣٩،٢٦٠ |
| ٣ | يطرح / فرق بين راتب التدريسي عن راتبه التقاعدي | (٢٦٠،٥٢٩) | (٣،١٢٦،٣٤٨) |
| | المبلغ التي تتحمله الموازنة | ٨٥١،٠٧٦ | ١٠،٢١٢،٩١٢ |

المصدر / الجدول من اعداد الباحث بالاستعانة بجدول رواتب وزارة المالية لسنة ٢٠٠٨

من خلال ما ورد أعلاه ظهر أن ما تتحمله الموازنة شهريا" (٨٥١،٠٧٦) عند احالة تدريسي بلقب (مدرس) الى التقاعد وتعيين تدريسي بديل عنهُ بنفس الشهادة ، وهذا ما يجعلها تتحمل الموازنة سنويا مبلغ (١٠،٢١٢،٩١٢) دينار كما تتحمل الموازنة انخفاض الايرادات الضريبية عن كل تدريسي محال للتقاعد كحد أدنى سنويا **(١،٦٦٣،١٥٢)** دينار .

ولو افترضنا انه تم احالة (١٠٠) تدريسي في الجامعة للتقاعد وتعيين (١٠٠) تدريسي بدلا عنهم بنفس الشهادة وما تتحمله الموازنة كما في الجدول (٤) :ـ

**جدول (٤) يبين ما تتحمله الموازنة العامة العراقية من مبالغ اضافية عند احالة (١٠٠) تدريسي للتقاعد وتعين بديل عنه**

| ت | البيان | ما تتحمله الموازنة شهريا" | ما تتحمله الموازنة سنويا" |
|---|---|---|---|
| ١ | ضريبة التدريسي المحال على التقاعد | ١٣،٨٥٩،٦٠٠ | ١٦٦،٣١٥،٢٠٠ |
| ٢ | راتب التدريسي الجديد | ٩٧،٣٠٠،٩٠٠ | ١،١٦٧،٦١٠،٨٠٠ |
| | المجموع | ١١١،٦٦٠،٥٠٠ | ١،٣٣٣،٩٢٦،٠٠٠ |
| ٣ | يطرح / فرق بين راتب التدريسي عن راتب التقاعدي | (٢٦،٠٥٢،٩٠٠) | (٣١٢،٦٣٤،٨٠٠) |
| | المبلغ التي تتحمله الموازنة | ٨٥،١٠٧،٦٠٠ | ١،٠٢١،٢٩١،٢٠٠ |

المصدر / الجدول من اعداد الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة المالية

وحسب ما ورد اعلاه ان موازنة ٢٠٢٠ ستتحمل مبلغ اضافي كحد ادنى مبلغ (٨٥،١٠٧،٦٠٠ ) دينار شهريا" ، وهذا ما يؤدي الى تحمل الموازنة سنويا" مبلغ (١،٠٢١،٢٩١،٢٠٠) دينار ، كما ظهر ادنى انخفاض للإيرادات الضريبية بلغ (١٦٦،٣١٥،٢٠٠ ) سنويا ، كون المتعينين الجدد لن يدفعوا ضريبة لحين حصولهم على ترفيع بعد (٤) سنوات . وبهذا تم التوصل الى ان تطبيق قانون التقاعد الموحد رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ يؤدي الى انخفاض حصيلة الايرادات الضريبية.

## الاستنتاجات والتوصيات

### اولا"/ الاستنتاجات

١. انخفاض الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة لكل من سنة ٢٠١١ ،٢٠١٣، ٢٠١٧، حيث بلغت (١،١% ،٢،٢ %،٨،٦%) على التوالي كما في الجدول (١) .

٢. انخفاض نسبة ايرادات الضرائب المباشرة الى الانفاق التشغيلي حيث بلغت (١،٨٨%، ٣،٣١%،٤،٢٥% ) للسنوات (٢٠١٤ ـ٢٠١٦ ) على التوالي كذلك انخفاضها الى الانفاق الاستثماري حيث بلغت (٤،٠١% ، ٧،٤٦%، ١٧،٧٦%) للسنوات الدراسية على التوالي كما في الجدول ( ٢ ).

٣. ظهر ان التدريسي المحال على التقاعد بشهادة الماجستير كحد ادنى يدفع ضريبة دخل البالغة (١،٦٦٣،٠٠٠) دينار سنويا في حين التدريسي المتعين لا يتحمل اي ضريبة دخل عن راتبه كما في الجدول (٣).

٤. تبين ان الموازنة تتحمل مبالغ اضافية كحد أدنى تبلغ (١٠،٢١٢،٩١٢) دينار سنويا عند تقاعد تدريسي واحد وتعين جديد كما في الجدول (٣) .

٥. ظهر ان حجم الايرادات الضريبية ستنخفض بمبلغ (١٦٦،٣١٥،٢٠٠) دينار عند تقاعد (١٠٠) تدريسي كحد ادنى كما في الجدول (٤) .

### ثانيا / التوصيات

١. يتم تعيين تدريسي (واحد) عن كل تدريسين( اثنين) يحالان الى التقاعد لنفس الشهادة ، لتخفيف ما تتحمله الموازنة مع مراعاة الحاجة الفعلية الهيكلية .

٢. العمل على تعديل القوانين والتشريعات الضريبية بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي للدولة كارتفاع التضخم او الكساد ليتناسب مع ما يستقطع من ضريبة على الدخل ومنها رواتب الموظفين وذلك لتعويض عن الايرادات الضريبية الذي سيؤثر عليها بتطبيق تعديل قانون التقاعد العامة .

٣. عند معالجة مشكلة البطالة او اي مشكلة اقتصادية اخرى يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار ما سيتم من انخفاض في حجم الايرادات الضريبة وذلك كون هناك اهداف مالية واقتصادية واجتماعية من فرض تلك الضرائب .

٤. زيادة اهتمام الحكومة العراقية بسألة الضرائب كونها احد الموارد المهمة في الموازنة العامة للدولة .

٥. أعادة النظر بقوانين الضريبة في العراق من خلال تعديلها أو تشريع قانون جديد لمعالجة الوضع الاقتصادي في ظل انخفاض اسعار النفط .

## المصادر العربية

### اولا"/القوانين

١. قانون التقاعد المدني رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٩
٢. قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨المنشور في الوقائع العراقية رقم ٤٠٧٤ في ٥/١٢ /٢٠٠٨

## ثانيا/ الكتب

١. التكروري ، هشام عبد الرحمن ، الاسس الفلسفية للضرائب ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥.
٢. الجنابي ، طاهر ، المالية العامة ، مطابع العائلة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
٣. خطاب ،عزمي احمد يوسف ، الضرائب ومحاسبتها ، عمان دار الإعصار العلمي الطبعة العربية الأولى ٢٠١٠.
٤. الخطيب ، خالد شحادة وطافش ، نادية فريد ، الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الضريبية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ .
٥. الخطيب ، خالد شحاذه وشامية ، احمد زهير ، أسس المالية العامة ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢
٦. الخطيب، خالد شحاته وشامية، أحمد زهير، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٣ .
٧. الزبيدي ، عبد الباسط علي جاسم ، السياسة الضريبية في ظل العولمة ، بغداد ،٢٠١٣.
٨. زين الدين ، صلاح ، الاصلاح الضريبي ، ط١ ،دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٠.
٩. عثمان ، سعيد عبد العزيز والعشماوي ، شكري رجب ، اقتصاديات الضرائب ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧.
١٠. عفانة، عدي والقطاونه، عادل والجدع، أحمد، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٤.
١١. عناية ، غازي ، النظام الضريبي في الفكر المالي والاسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، ٢٠٠٣.
١٢. القيسي ،عبد المجيد ، دراسات في علم الضرائب ،عمان ـ دار جرير للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠١١.
١٣. المهايني ، محمد خالد ، المحاسبة الضريبية ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، سوريا ، ٢٠١٧.

## ثالثا"/ الرسائل والأطاريح الجامعية

١. حمد الله، مؤيد ساطي جودت، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير مقدمة كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، ٢٠٠٥.
٢. عبد الرضا ،وسام عبد الكاظم ،اثر اتباع القواعد الاساسية للضريبة للنهوض بواقع التحاسب الضريبي العراقي ، بحث غير منشور قدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،غير منشور، جامعة بغداد ،٢٠١٤.
٣. العبودي ، علاء حسين مؤنس ، تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات ١٩٩٠ ـ٢٠١٠ ، بحث غير منشور مقدم المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٠.
٤. هندي ، سعد علي عبد ، دور النظام الضريبي في اعادة وتوزيع الدخل القومي في العراق للمدة ٢٠٠٤ ـ٢٠١٣، بحث غير منشور مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ .

## رابعا"/ المصادر الاجنبية

**1**.Dup,Gach Giel(2014) Tax awareness and compliance determinants in self- assessment system in Glabella Region: A case Study of Gambella Revenue Administration Authority